مجلس الشورى يقر تعديلا يمنح الأرامل الأولوية في الحصول على مقاعد الحضانة الحكومية

التعديل يلزم الجهات المختصة بتخصيص 12 في المئة من المقاعد الجديدة للأطفال الذين فقد أحد والديهم أو كليهما

(مراسلنا في العاصمة)

صوت مجلس الشورى، في جلسته العادية التي عقدها صباح أمس الثلاثاء، بأغلبية 31 صوتا مقابل 18 وامتناع عضوين، على تعديل قانون الحضانة الحكومية بحيث يمنح الأرامل والأرامل المطلقات أولوية في الحصول على المقاعد المتاحة في دور الحضانة التابعة للدولة. وينص التعديل على أن تخصص الجهات المختصة ما لا يقل عن 12 في المئة من المقاعد الجديدة في كل دار جديدة أو توسعة لصالح هذه الفئة، على أن يتم ذلك خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذ القانون.

وقال رئيس اللجنة الاجتماعية في المجلس النائب عادل منصور الحلبي، في كلمته أمام الجلسة، إن اللجنة درست المشروع على مدى ثلاث جلسات استمع خلالها إلى ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية وعن عدد من الجمعيات المعنية بشؤون الأسر. وأضاف أن اللجنة رأت أن الأرملة التي تعيل طفلا أو طفلين بمفردها بعد وفاة زوجها تواجه ضغطا يوميا كبيرا، وأن منحها أولوية في الحضانة القريبة من منزلها أو عملها يخفف عنها جزءا من هذا العبء.

وأكد الحلبي أن اللجنة حرصت على أن لا يؤدي التعديل إلى الإضرار بالأسر الأخرى، فاشترطت أن يتم توزيع المقاعد المتبقية بعد تلبية الأولوية وفق معايير الدخل والقرب الجغرافي، وأن تعلن الجهات المختصة قوائم الانتظار بشكل شهري. وقال: «لم نرد أن نخلق مشكلة جديدة ونحل أخرى، بل أردنا أن نضع حدا لمعاناة معروفة يعرفها الجميع في دوائرنا».

في المقابل، عارض النائب فيصل عبد الرحمن الشويخي التعديل، معتبرا أن الأولى هو زيادة عدد الحضانات بدلا من تخصيص حصص من المقاعد القائمة. وقال: «نحن نوافق على الفكرة، لكن التطبيق سيخلق ازدحاما جديدا وشكاوى جديدة، والحل الحقيقي هو أن نبني أكثر، لا أن نعيد توزيع ما هو موجود». وطالب الشويخي بأن يرافق القانون خطة زمنية واضحة لبناء حضانات جديدة في المناطق الأكثر كثافة.

وردا على هذه الملاحظات، أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في جلسة الرد أن الوزارة تعتزم طرح مناقصة لبناء 14 حضانة جديدة خلال السنة المالية المقبلة، وأن عدد المقاعد فيها سيتجاوز 1200 مقعد. وأوضح الوزير أن الوزارة ستعتمد نظاما إلكترونيا لتسجيل الطلبات وتحديد الأولويات، بما يضمن الشفافية ويمنع أي تدخلات في توزيع المقاعد.

وبعد التصويت، قال رئيس المجلس في كلمة ختامية إن «هذا القانون ليس مثاليا، وقد يحتاج إلى تعديل بعد سنة أو سنتين، لكنه خطوة في الاتجاه الصحيح تعبر عن تضامن المجتمع مع أسر فقدت معيلها». وأضاف أن المجلس سيتابع تنفيذ القانون عبر لجنة الرقابة البرلمانية، وأنه سيطلب تقريرا مفصلا عن عدد المستفيدين بعد مرور ستة أشهر على بدء العمل به.

مجلس الشورى يقر تعديلا يمنح الأرامل أولوية في الحضانة الحكومية

التعديل يلزم الجهات المختصة بتخصيص 12 في المئة من المقاعد الجديدة للأطفال الذين فقد أحد والديهم أو كليهما

(مراسلنا في العاصمة)

صوت مجلس الشورى، في جلسته العادية التي عقدها صباح أمس الثلاثاء، بأغلبية 31 صوتا مقابل 18 وامتناع عضوين، على تعديل قانون الحضانة الحكومية بحيث يمنح الأرامل والأرامل المطلقات أولوية في الحصول على المقاعد المتاحة في دور الحضانة التابعة للدولة. وينص التعديل على أن تخصص الجهات المختصة ما لا يقل عن 12 في المئة من المقاعد الجديدة في كل دار جديدة أو توسعة لصالح هذه الفئة، على أن يتم ذلك خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذ القانون.

وقال رئيس اللجنة الاجتماعية في المجلس النائب عادل منصور الحلبي، في كلمته أمام الجلسة، إن اللجنة درست المشروع على مدى ثلاث جلسات استمع خلالها إلى ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية وعن عدد من الجمعيات المعنية بشؤون الأسر. وأضاف أن اللجنة رأت أن الأرملة التي تعيل طفلا أو طفلين بمفردها بعد وفاة زوجها تواجه ضغطا يوميا كبيرا، وأن منحها أولوية في الحضانة القريبة من منزلها أو عملها يخفف عنها جزءا من هذا العبء.

وأكد الحلبي أن اللجنة حرصت على أن لا يؤدي التعديل إلى الإضرار بالأسر الأخرى، فاشترطت أن يتم توزيع المقاعد المتبقية بعد تلبية الأولوية وفق معايير الدخل والقرب الجغرافي، وأن تعلن الجهات المختصة قوائم الانتظار بشكل شهري. وقال: «لم نرد أن نخلق مشكلة جديدة ونحل أخرى، بل أردنا أن نضع حدا لمعاناة معروفة يعرفها الجميع في دوائرنا».

في المقابل، عارض النائب فيصل عبد الرحمن الشويخي التعديل، معتبرا أن الأولى هو زيادة عدد الحضانات بدلا من تخصيص حصص من المقاعد القائمة. وقال: «نحن نوافق على الفكرة، لكن التطبيق سيخلق ازدحاما جديدا وشكاوى جديدة، والحل الحقيقي هو أن نبني أكثر، لا أن نعيد توزيع ما هو موجود». وطالب الشويخي بأن يرافق القانون خطة زمنية واضحة لبناء حضانات جديدة في المناطق الأكثر كثافة.

وردا على هذه الملاحظات، أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في جلسة الرد أن الوزارة تعتزم طرح مناقصة لبناء 14 حضانة جديدة خلال السنة المالية المقبلة، وأن عدد المقاعد فيها سيتجاوز 1200 مقعد. وأوضح الوزير أن الوزارة ستعتمد نظاما إلكترونيا لتسجيل الطلبات وتحديد الأولويات، بما يضمن الشفافية ويمنع أي تدخلات في توزيع المقاعد. وأشار إلى أن الطلبات ستقدم عبر بوابة إلكترونية وفي مراكز خدمة المواطنين في المناطق الست، وأن النظام سيمنح كل طلب رقما يمكن لولي الأمر متابعته عبر الرسائل النصية.

وبعد التصويت، قال رئيس المجلس في كلمة ختامية إن «هذا القانون ليس مثاليا، وقد يحتاج إلى تعديل بعد سنة أو سنتين، لكنه خطوة في الاتجاه الصحيح تعبر عن تضامن المجتمع مع أسر فقدت معيلها». وأضاف أن المجلس سيتابع تنفيذ القانون عبر لجنة الرقابة البرلمانية، وأنه سيطلب تقريرا مفصلا عن عدد المستفيدين بعد مرور ستة أشهر على بدء العمل به.

مجلس الشورى يقر تعديلا يمنح الأرامل أولوية في الحضانة الحكومية

التعديل يلزم الجهات المختصة بتخصيص 12 في المئة من المقاعد الجديدة للأطفال الذين فقد أحد والديهم أو كليهما

(مراسلنا في العاصمة)

صوت مجلس الشورى، في جلسته العادية التي عقدها صباح أمس الثلاثاء، بأغلبية 31 صوتا مقابل 18 وامتناع عضوين، على تعديل قانون الحضانة الحكومية بحيث يمنح الأرامل والأرامل المطلقات أولوية في الحصول على المقاعد المتاحة في دور الحضانة التابعة للدولة. وينص التعديل على أن تخصص الجهات المختصة ما لا يقل عن 12 في المئة من المقاعد الجديدة في كل دار جديدة أو توسعة لصالح هذه الفئة، على أن يتم ذلك خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذ القانون.

وقال رئيس اللجنة الاجتماعية في المجلس النائب عادل منصور الحلبي، في كلمته أمام الجلسة، إن اللجنة درست المشروع على مدى ثلاث جلسات استمع خلالها إلى ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية وعن عدد من الجمعيات المعنية بشؤون الأسر. وأضاف أن اللجنة رأت أن الأرملة التي تعيل طفلا أو طفلين بمفردها بعد وفاة زوجها تواجه ضغطا يوميا كبيرا، وأن منحها أولوية في الحضانة القريبة من منزلها أو عملها يخفف عنها جزءا من هذا العبء.

وأكد الحلبي أن اللجنة حرصت على أن لا يؤدي التعديل إلى الإضرار بالأسر الأخرى، فاشترطت أن يتم توزيع المقاعد المتبقية بعد تلبية الأولوية وفق معايير الدخل والقرب الجغرافي، وأن تعلن الجهات المختصة قوائم الانتظار بشكل شهري. وقال: «لم نرد أن نخلق مشكلة جديدة ونحل أخرى، بل أردنا أن نضع حدا لمعاناة معروفة يعرفها الجميع في دوائرنا».

في المقابل، عارض النائب فيصل عبد الرحمن الشويخي التعديل، معتبرا أن الأولى هو زيادة عدد الحضانات بدلا من تخصيص حصص من المقاعد القائمة. وقال: «نحن نوافق على الفكرة، لكن التطبيق سيخلق ازدحاما جديدا وشكاوى جديدة، والحل الحقيقي هو أن نبني أكثر، لا أن نعيد توزيع ما هو موجود». وطالب الشويخي بأن يرافق القانون خطة زمنية واضحة لبناء حضانات جديدة في المناطق الأكثر كثافة.

وردا على هذه الملاحظات، أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في جلسة الرد أن الوزارة تعتزم طرح مناقصة لبناء 14 حضانة جديدة خلال السنة المالية المقبلة، وأن عدد المقاعد فيها سيتجاوز 1200 مقعد. وأوضح الوزير أن الوزارة ستعتمد نظاما إلكترونيا لتسجيل الطلبات وتحديد الأولويات، بما يضمن الشفافية ويمنع أي تدخلات في توزيع المقاعد. وأشار إلى أن الطلبات ستقدم عبر بوابة إلكترونية وفي مراكز خدمة المواطنين في المناطق الست، وأن النظام سيمنح كل طلب رقما يمكن لولي الأمر متابعته عبر الرسائل النصية.

وبعد التصويت، قال رئيس المجلس في كلمة ختامية إن «هذا القانون ليس مثاليا، وقد يحتاج إلى تعديل بعد سنة أو سنتين، لكنه خطوة في الاتجاه الصحيح تعبر عن تضامن المجتمع مع أسر فقدت معيلها». وأضاف أن المجلس سيتابع تنفيذ القانون عبر لجنة الرقابة البرلمانية، وأنه سيطلب تقريرا مفصلا عن عدد المستفيدين بعد مرور ستة أشهر على بدء العمل به.

بلدية الشعلة تعلن خطة لتوسعة شارع الميناء وتحويله إلى ممشى بحري بطول 2.4 كلم

المشروع يشمل إنشاء 3 جسور للمشاة وتشجير الرصيف وتحويل حركة الشاحنات إلى طريق بديل

(مراسلنا في الشعلة)

أعلنت بلدية الشعلة، في مؤتمر صحفي عقدته صباح اليوم الثلاثاء في قاعة البلدية، عن خطة لتوسعة شارع الميناء وتحويله إلى ممشى بحري بطول 2.4 كلم. وتشمل الخطة إنشاء 3 جسور للمشاة، وتشجير الرصيف، وتحويل حركة الشاحنات إلى طريق بديل يمر خلف المنطقة الصناعية. وقدرت كلفة المشروع بـ 7.8 مليون دينار، على أن ينفذ على مرحلتين خلال 18 شهرا.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل منصور الحلبي في المؤتمر: «الميناء كان دائما ملكا للشاحنات والسفن، واليوم نريد أن نعيده للناس. نريد أن يجد العائلة مكانا للمشي والجلوس والصيد، وأن يشعر الزائر أنه في مدينة بحرية حقا». وأضاف أن البلدية تلقت 1 – 2 آذار الجاري في مقر البلدية، على أن تبدأ الأعمال في مطلع نيسان المقبل.

وتنص الخطة على إزالة 5 مستودعات مهجورة وعدد من الأكشاك المتهالكة، وإعادة تأهيل 3 مبان تاريخية تعود إلى مطلع القرن الماضي لتصبح مقاهي ومعرضا للحرف اليدوية. كما تتضمن إنشاء موقف متعدد الطوابق يتسع لـ 420 سيارة قرب مدخل الشارع الشرقي، ومحطة للدراجات الهوائية عند كل جسر من الجسور الثلاثة. وأكد المهندس المشرف على المشروع أن الأعمال ستنفذ على مراحل لتقليل الإزعاج على التجار والسكان.

وأثار الإعلان ردود فعل متباينة في أوساط أصحاب المحال والصيادين. وقال عضو جمعية صيادي الشعلة الحرفيين يوسف نجيب الدباغ: «نرحب بالتطوير، لكننا نخشى أن يؤدي نقل الشاحنات بعيدا إلى خسارة الزبائن الذين يأتون بسياراتهم». في المقابل، أبدى عدد من أصحاب المقاهي القديمة تفاؤلهم بالخطة، معتبرين أن الممشى سيجلب حركة مشاة أكبر إلى المنطقة.

وأكد رئيس البلدية أن الخطة تتضمن تعويضا عادلا لأصحاب المحال المتضررة، وأن البلدية ستخصص مواقف مجانية قرب الطريق البديل. وقال: «لن نترك أحدا وحيدا في هذا المشروع، فالجميع شركاء في مستقبل المدينة». وأضاف أن البلدية تلقت 1 – 2 آذار الجاري في مقر البلدية، على أن تبدأ الأعمال في مطلع نيسان المقبل.

وتنص الخطة على إزالة 5 مستودعات مهجورة وعدد من الأكشاك المتهالكة، وإعادة تأهيل 3 مبان تاريخية تعود إلى مطلع القرن الماضي لتصبح مقاهي ومعرضا للحرف اليدوية. كما تتضمن إنشاء موقف متعدد الطوابق يتسع لـ 420 سيارة قرب مدخل الشارع الشرقي، ومحطة للدراجات الهوائية عند كل جسر من الجسور الثلاثة. وأكد المهندس المشرف على المشروع أن الأعمال ستنفذ على مراحل لتقليل الإزعاج على التجار والسكان.

وأثار الإعلان ردود فعل متباينة في أوساط أصحاب المحال والصيادين. وقال عضو جمعية صيادي الشعلة الحرفيين يوسف نجيب الدباغ: «نرحب بالتطوير، لكننا نخشى أن يؤدي نقل الشاحنات بعيدا إلى خسارة الزبائن الذين يأتون بسياراتهم». في المقابل، أبدى عدد من أصحاب المقاهي القديمة تفاؤلهم بالخطة، معتبرين أن الممشى سيجلب حركة مشاة أكبر إلى المنطقة.

وأكد رئيس البلدية أن الخطة تتضمن تعويضا عادلا لأصحاب المحال المتضررة، وأن البلدية ستخصص مواقف مجانية قرب الطريق البديل. وقال: «لن نترك أحدا وحيدا في هذا المشروع، فالجميع شركاء في مستقبل المدينة». وأضاف أن البلدية تلقت 1 – 2 آذار الجاري في مقر البلدية، على أن تبدأ الأعمال في مطلع نيسان المقبل.

وتنص الخطة على إزالة 5 مستودعات مهجورة وعدد من الأكشاك المتهالكة، وإعادة تأهيل 3 مبان تاريخية تعود إلى مطلع القرن الماضي لتصبح مقاهي ومعرضا للحرف اليدوية. كما تتضمن إنشاء موقف متعدد الطوابق يتسع لـ 420 سيارة قرب مدخل الشارع الشرقي، ومحطة للدراجات الهوائية عند كل جسر من الجسور الثلاثة. وأكد المهندس المشرف على المشروع أن الأعمال ستنفذ على مراحل لتقليل الإزعاج على التجار والسكان.

وأثار الإعلان ردود فعل متباينة في أوساط أصحاب المحال والصيادين. وقال عضو جمعية صيادي الشعلة الحرفيين يوسف نجيب الدباغ: «نرحب بالتطوير، لكننا نخشى أن يؤدي نقل الشاحنات بعيدا إلى خسارة الزبائن الذين يأتون بسياراتهم». في المقابل، أبدى عدد من أصحاب المقاهي القديمة تفاؤلهم بالخطة، معتبرين أن الممشى سيجلب حركة مشاة أكبر إلى المنطقة.

وأكد رئيس البلدية أن الخطة تتضمن تعويضا عادلا لأصحاب المحال المتضررة، وأن البلدية ستخصص مواقف مجانية قرب الطريق البديل. وقال: «لن نترك أحدا وحيدا في هذا المشروع، فالجميع شركاء في مستقبل المدينة». وأضاف أن البلدية تلقت 1 – 2 آذار الجاري في مقر البلدية، على أن تبدأ الأعمال في مطلع نيسان المقبل.